CD/PV.1067
22 May 2007

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

الرئيسة: السيدة سارالا فرناندو (سري لانكا)

(A) GE.07-61500 141107 151107

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون، لقد طُرح مشروع المقرر المُقدَّم من الرئيس والذي يرد طيَّ الوثيقة L.1 على طاولة البحث منذ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ومنذئذ، تُواصل أغلبية الوفود الإعراب عن دعمها لاعتماد هذا المقترح في وقت مبكر. بيد أن بعض الوفود طلبت منحها المزيد من الوقت ريثما تصلها التعليمات من عواصم بلدانها.

وخلال فترة رئاستي، أُحطنا علماً على النحو الواجب بالشواغل المحددة المُعرَب عنها بشأن المسائل الإجرائية تحديداً، وواصلنا، عبر البيانات الرئاسية، تناول ما أُثير من نقاط محدَّدة. وفي وقت تُبذل فيه جهود حثيثة لإشراك تلك الوفود التي لا تزال تنتظر التعليمات، تدعو الحاجة الآن إلى التأكيد على أن ما يربو على ثمانية أسابيع قد انقضت منذ أن طرحت الوثيقة L.1 على مائدة البحث ومنذ أن قَدَّمت الرئاسة الإطار التنظيمي لها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومن المتوقع الموافقة على مُقرر يَصدُر عن المؤتمر بشأن خطة عمله للأسابيع الممتدة من الأسبوع الحادي عشر إلى الأسبوع السابع عشر تبعاً للتقييم الذي أُجري في الأسبوع العاشر.

وتعلمون جميعكم أننا بلغنا الأسبوع الثاني عشر دون أن نتمكن من إتمام تلك المهمة. ولا يزال أمامنا ١٢ أسبوعاً آخر في دورة هذه السنة للاضطلاع بعمل جوهري واستخدام كامل الموارد المتاحة لهذا المؤتمر. ويستمر الرؤساء الستة في إيلاء ثقتهم للوثيقة L.1 على اعتبار أنها تعكس آمال المؤتمر وتُعتبر أفضل فرصة أمامه للبدء في عمله الجوهري.

وفي هذا الصدد، أود أيضاً التذكير بأن الكثير من الوفود سبق وبذلت جهوداً جبارة للحصول على تعليمات إيجابية على أساس التوفيق والليونة من أجل تحقيق هدفنا المشترك في أن يعاود المؤتمر عمله. وأجد لزاماً عليَّ أن أعيد التأكيد بمنتهى الصراحة على أن تلك الجهود الطيبة لا بد وأن تُقابل بالمثل.

وعلى هذا الأساس، هل لي أن أسأل الوفود التي طلبت المزيد من الوقت ما إذا استجد شيء لديها لتُبلغ عنه في هذا الصدد؟

أرى سفير الصين وأعطيه الكلمة.

السيد شنغ (الصين) (تحدث بالصينية): سيدتي الرئيسة، لما كانت هذه الفرصة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في جلسة علنية تتعلق بهذا الجزء من الدورة، اسمحي لي بدايةً أن أُجزي شكري لمن سلفكِ في الرئاسة وهما، السفير متشالي من جنوب أفريقيا والسفير مارش من إسبانيا، وأن أعرب بالطبع عن شكريَ لشخصك الكريم. في سياق الأشهر القليلة الأخيرة، بذلت الأطراف المعنية، ومنها الرؤساء الستة، جهوداً متواصلة للمضي بعملنا قدماً. ويود وفد الصين أن يعرب عن تقديره لكم جميعاً.

سيدتي الرئيسة، خلال الجزء الأخير من دورتنا، قَدمت "مشروع مقرر رئاسياً" باسم مجموعة الرؤساء الستة، يتعلق بالمرحلة المقبلة من عمل المؤتمر، ويرد طيَّ الوثيقة CD/2007/L.1. وتُعلق الصين أهمية كبيرة على

المقـــترح المقدَّم من الرؤساء الستة، ولقد عكَفَت على دراسته بدقة شديدة. وأود اليوم أن أغتنم الفرصة لأعرض عليكم آراء وفد بلدي وأفكاره.

إن مقـــترح الرؤساء الستة يُحدِّد عموماً أربع مسائل جوهرية مطروحة على مؤتمر نزع السلاح، وهي تحديـــداً نـــزع الســـلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ويرى هذا المقترح أن يتناول العمل الجوهري المسائل الأربع في آن معاً. ولهذا المقترح أرضية مشتركة مع الموقف الذي اعتمده وفد بلدي منذ زمن بعيد، ولهذا نعتقد بأنه يمكن أن يُشكل أساساً لأية مناقشات مقبلة.

وفي الوقـــت ذاته، لا تزال الصين تشعر ببعض القلق إزاء المقترح الذي تقدم به الرؤساء الستة. فقد أثار وفد الصين عدداً من المسائل بشأن هذا المقترح، وقدَّمت أنت، سيدتي الرئيسة، بعض الإيضاحات عليها ونحن لها لجـــد ممتـــنين، بيد أن تلك الإيضاحات لم تُجب بالكامل على شواغلنا. إذ نرى من الضروري إدخال المزيد من التحسينات على مقترح الرؤساء الستة إذا ما أُريد لـــه أن يتسم بقدر أكبر من التوازن المنطقي والفاعلية والقبول لدى كافة الأطراف.

وفيما يتعلق أولاً بآليات العمل: وفقاً للمقترح، ستكون الأعمال الجوهرية بشأن المسائل الأربع الأساسية تحت مسؤولية "المنسقين". فآلية عمل المنسق آلية مجردة إلى حد بعيد من صفة الآلية الرسمية وهي تخالف الأحكام المنصـــوص عليها في النظام الداخلي فيما يتعلق بالهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح. وما يقلقنا هو أنها لن تؤمن الاضطلاع بأعمال فعالة وجوهرية بشأن البنود موضع النقاش. وحقيقة الأمر أن كافة الأعمال الجوهرية لمؤتمر نزع السلاح قد أنجزت في الماضي في إطار لجان مخصصة ولم يسبق أن ترأس المنسقون المفاوضات أو اضطلعوا بأعمال جوهـــرية. ولا نجد أي سبب يحول دون أن نواصل على العمل بالممارسات السابقة. ولذلك نود أن تكون هناك لجان مخصصة منفصلة لإنجاز الأعمال الجوهرية بشأن تلك المسائل الأربع الأساسية.

وفيما يتعلق ثانياً بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي: إن موقف الوفد الصيني معروف للجميع. إذ ترى الصين أن هذا الموضوع ذو أولوية قصوى في مؤتمر نزع السلاح. وما انفك الوفد الصيني يدعو إلى صوغ مشروع صك قانوني دولي جديد بشأن منع تحويل الفضاء الخارجي إلى فضاء مُسلَّح والحفاظ على الأمن في تلك الرحاب. ويمكن مع ذلك أن نتقبل، بروح مرنة، فكرة الشروع في مناقشات جوهرية بشأن هذه المسألة، ولكن رغبةً منا في تجنب أن يُصبح هذا النقاش ممارسةً خطابية مبهمة، نعتقد بضرورة إدخال تعديلات مناسبة على الولاية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بحيث تنص صراحة على إمكانية التفاوض على صك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي.

وفـــيما يتعلق ثالثاً بمسألة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية: فالصين كانت دائماً تؤيـــد هـــذه المفاوضات. ففي عام ١٩٩٣، اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ٧٥/٤٨ لام بشأن هذه المسألة، وتبعته قرارات مشابهة اعتُمدت في جلسات لاحقة. وانضمت الصين إلى توافق الآراء بشأن كافة تلك القرارات وبقي موقفنا كما هو. وتتضمن الوثيقتان الختاميتان للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ بشأن عدم انتشـــار السلاح النووي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة أحكاماً صريحة بشأن التفاوض على

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويرى وفد بلدي أن ولاية التفاوض على هذه المعاهدة في المقترح المقدَّم من مجموعة الرؤساء الستة ينبغي أن تنسجم مع تلك الأحكام.

ورابعاً، فيما يتعلق بطبيعة مقترح الرؤساء الستة: فقد سبق وقلنا إنه لكي تجري الأمور على ما يرام يجب أن نضع بعض القواعد الأساسية. إن لدى مؤتمر نزع السلاح إجراءاتٌ ويجب اتِّباعها لضمان أن يجري العمل بأسلوب منظم. وينص النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح صراحة على أن يقوم المؤتمر بوضع برنامج عمله في كل دورة من دوراته السنوية، بما في ذلك وضع برنامج زمني بأنشطته عن السنة المعنية. ويرى وفد بلدي أنه إذا أدخلت تعديلات أخرى على المقترح المقدَّم من مجموعة الرؤساء الستة وقَبِلتها كافة الأطراف، فإنه سيشكل حينها برنامج عمل. ولقد أُحطنا علماً بما قدمته، سيدتي الرئيسة، من شرح بشأن هذه المسألة. ونوصي بضرورة أن تكون طبيعة وفترة صلاحية مقترح الرؤساء الستة محدّدتين تحديداً واضحاً بطريقة ملائمة.

وكما حال سائر الأطراف، يأمل وفد الصين أن يرى نهاية لهذه الأزمة التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح. فبالعمل على أساس المشاورات الواسعة النطاق، ومراعاة الشواغل المشروعة لكافة الأطراف، سيكون أي اتفاق مبكر بشأن مقترح مجموعة الرؤساء الستة في صالح كافة الدول الأعضاء. وفي دورتنا الأخيرة، قدَّم بعض الدول الأعضاء اقتراحات مفيدة بشأن الطرق الكفيلة بتحسين المقترح وتستحق تلك الاقتراحات أن نوليها عناية فائقة. وتأمل الصين أيضاً أن تنعكس النقاط التي تناولناها اليوم بصورة ملائمة في مقترح الرؤساء الستة. ونحن على استعداد للعمل سوية مع سائر الأطراف متكافلين في جهودنا لإحياء مؤتمر نزع السلاح في مستقبل ليس ببعيد جداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): يسعد الوفد الجزائري اليوم أن يتحدث باسم المجموعة العربية.

السيدة الرئيسة، إن المجموعة العربية تولي اهتماماً بالغاً لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، وهي تعتبره الهيئة الملائمة لإيجاد حلول تفاوضية ومقبولة من الجميع لمواجهة التحديات الصعبة التي يتسم بها السياق الدولي الراهن، لا سيما تلك الناجمة عن استمرار تواجد ترسانات مهولة من الأسلحة النووية ومخاطر الانتشار النووي بكل أشكاله. لهذا فإن المجموعة العربية تُعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار حالة الانسداد التي يمر بها المؤتمر. وقد رأت في مشروع المقرر الرئاسي L.1 قاعدة جد إيجابية من شأنها السماح للمؤتمر بأداء المهام المنوطة به، وهي تقدر المجهودات الجبارة التي يبذلها الرؤساء منذ بداية الدورة الحالية.

إن المجموعة العربية لن تدخر أي جهد من أجل رأب الصدع وتذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر لأجل إرساء برنامج عمل كامل ومتوازن ومقبول من الجميع. وإذ تتطلع المجموعة العربية إلى تجاوز الوضعية الراهنة، فهي تدعو الرؤساء الستة إلى مواصلة جهودهم المشكورة آملة أن تستمر هذه المساعي في إطار شفاف يسمح لكل الأعضاء بالتداول مع الآخرين حول الوثيقة L.1 بأسلوب متعدد الأطراف، وهو الذي يشكل الأسلوب الأنجع الكفيل بإيجاد القاسم المشترك الذي نسعى جادين للتوصل إليه، وشكراً على كرم الإصغاء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي، سفير إيران.

السيد معايري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به سفير الصين الموقر والموقف الذي أعرب عنه.

وكما قال وفد بلدي في وقت مبكر، ثمة تعليقات ومسائل هامة فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية وبجوهر الوثيقة CD/2007/L.1. ونعتقد بأن الآراء التي عبَّر عنها الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بهذا الشأن لا بد أن تولى لهـــا العناية الدقيقة لتقديم برنامج عمل متوازن، وأخذ شواغل الدول الأعضاء في الاعتبار. ومن المطلوب بشدة مراعاة الآراء مراعاةً صريحة وكاملة بما يتمشى مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح.

وتتسم المسائل الجوهرية الأربع التي حددها مؤتمر نزع السلاح بأهمية متساوية وينبغي أن تُعامل بالمثل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد لاروزا دومينغس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد استمع وفد بلدي بعناية إلى البيانات التي أُدلي بها في هذه القاعة صباح هذا اليوم. ونود مرة أخرى إعادة التأكيد على موقفنا في هذا المحفل.

نـــنطلق، بـــادئ ذي بـــدء، من حقيقة أننا لم نكن إطلاقاً بهذا القرب من احتمال أن يتمكن المؤتمر من استئناف عمله وإجراء مفاوضات جوهرية بشأن مسائل هامة للمجتمع الدولي ولكافة الدولة الحاضرة هنا. ويرى وفد بلدي أن الوثيقة التي قدَّمها الرؤساء الستة والمطروحة أمامنا للنظر فيها تشكل أساساً جيداً للشروع في هذه المفاوضات الجوهرية، وهذه المناقشات الأساسية بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية.

ويؤكـــد وفد بلدي، كما فعل في الأسبوع المنصرم، مرة أخرى على شعوره بأن في هذه القاعة وجهات نظر مختلفة تستدعي إجراء تبادل صريح للآراء يتيح للوفود التي لديها شكوك وآراء ووجهات نظر متباينة نوعاً ما فيما يتعلق بالمقترح الحالي فرصة لتوضيحها وبالتالي إثراء مُقترح الرؤساء الستة. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى أخذ هذه الآراء في الحسبان والعمل بطريقة تسمح لهذه الوفود بالإعراب عن آرائها صراحة والتوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير نيجيريا.

السيد أوهوموابهيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إني آخذ الكلمة الآن متحدثاً باسم الوفد النيجيري وليس بصفتي منسقاً لمجموعة الواحد والعشرين.

بدايـــةً، أود أن أعـــرب عـــن دعـــم وفـــد بلدي لمقترح مجموعة الرؤساء الستة الذي يرد طيَّ الوثيقة CD/2007/L.1. وهذا المقترح ليس كاملاً، مثل أي مسعى بشري، ولا خالياً من العيوب، إن صح التعبير، بحيث يســـتحيل تداركها. وما يتسم بأهمية في نظر وفد بلدي هو أن هذا المقترح يمثل وسيلة للمضي قدماً كي يعاود مؤتمر نزع السلاح عمله.

ولقد رأى بعض الوفود هنا أن المقترح يفتقر إلى التوازن وأنه ينبغي من ثم إعادة صياغته لمعالجة المسائل الأربع الجوهرية في جدول أعمال المؤتمر على قدم المساواة. ولا بأس في ذلك. إلا أن ما أعيه أيضاً هو أن أحداً من الوفود لم يأخذ الكلمة للإعراب عن كامل ارتياحه لكافة جوانب المقترح.

وبـــناء عليه، فإن تقديرنا للموقف أن لكل منا ما يكسبه من مقترح الرؤساء الستة. وبالطبع فإن عملية التوفيق بين السياسات الوطنية المتنافسة لا تعني إطلاقاً أن على مؤتمر نزع السلاح القبول بصدور نتائج بأدنى حد من القواسم المشتركة، ولا يستدعي أن يُقدِّم بعض أعضائه فروض الطاعة بينما ينعم الآخرون محتفين بالانتصار.

وبـــدلاً مـــن ذلك، تتطلب هذه العملية بالضرورة التسامح والفهم المتبادل والاستعداد لتعديل مواقف السياسات الوطنية ومواءمتها تحقيقاً للصالح العام. وهذا الصالح العام كما نراه يتمثل في قيام مؤتمر نزع السلاح بإرساء أسس الأمن العالمي الذي يكفل الأمن والسلامة ويوطدهما لصالح البشرية جمعاء بما فيها أجيال المستقبل.

ولـــذا، تود نيجيريا أن تشجع الوفود الموقرة الحاضرة هنا على ألا تعتبر نفسها مُمثِّلة لحكوماتها الوطنية فحسب، بل الأهم والأساسي أيضاً هو أن تكون شريكة فيما يُبذل من جهود لتشييد الأمن العالمي. ولعل الوقت لم يفت بعد لدعوة الوفود إلى إمعان النظر مرة أخرى في المقترحات المطروحة أمامنا كي لا يؤول بنا المآل إلى لفظ الثمرة مع النواة.

ولا شك أن معالجة المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر معالجةً موحدة ومتوازنة ستكون، في عالم مثالي، بمثابة الرد الأمثل على التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم. فإذا كان وفد بلدي يعتبر أن ضمانات الأمن السلبية، على سبيل المثال، تتسم بالأولوية العليا، فإنه يعترف أيضاً بأنه إذا لم يكن ما نريد فلنرد ما يكون مع ما يتاح لنا، خاصة إذا كان ما في المستطاع غير ضار من حيث المبدأ.

ويعتقد وفد بلدي أن إعادة التأكيد ببساطة على المواقف القديمة أو تجميل صيغ لم تُجدِ نفعاً للمؤتمر في السنوات العشر الماضية تقريباً لهو بمثابة مضيعة للوقت يستحيل أن نرضى به في هذه المرحلة من الزمن. وما زال بمقدورنا استعادة ثقة الجماهير في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وذلك بإعادته إلى جادة العمل الجدي. ويرى وفد بلدي أن مقترح الرؤساء الستة يمثل نقطة بداية سليمة لإحياء عملية المؤتمر. وهذا ما ينبغي لنا القيام به إذا أردنا الاستمرار في كسب ثقة الجمهور والحصول على دعم مختلف حكوماتنا.

الرئيســـة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لسفير نيجيريا وأعطي الكلمة الآن إلى القائم بالأعمال الباكستاني.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، نغتنم هذه الفرصة من جديد لنجزي الشكر لكِ ولمن سلفك على العمل الذي اضطلعتم به لإعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. ولقد أثار وفـــد بلدي الأسبوع المنصرم عدداً من المسائل في البيان الذي ألقاه وحدَّد فيه الصعوبات التي تثيرها الوثيقة L.1 بالنسبة لوفد بلدي من حيث ما يتعلق بالجوهر وبالإجراءات على حد سواء. ونعتقد أن الحاجة تدعو إلى تدارك

أوجه الخلل تلك، الإجرائية منها والجوهرية، التي من شأنها أن تؤثر مباشرة في لبِّ المسائل التي سيتناولها المؤتمر في حد ذاته في المناقشات والمفاوضات التي ستبدأ بعد اعتماد أي مقرر تتوافق عليه آراء المؤتمر.

ونـــود أيضاً تأييد البيان الذي أدلت به المجموعة العربية، لا سيما فيما يتعلق بمطلب إجراء مناقشات في سياق يتسم بالشفافية، وفي محفل متعدد الأطراف، بشأن مشروع المقرر المعروض علينا، ألا وهو L.1. وسيسمح هذا الأمر لكافة الوفود والدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بأن تمعن النظر في المقرر بإدخال التعديلات المحدَّدة عـــلى الـــنص، إذا اقتضى الأمر ذلك، لضمان أن يكون مقبولاً من الجميع، وحتى يتسنى لنا المضي قدماً بطريقة توافقية نحو المناقشات التي نستعد جميعاً للشروع فيها.

ونود أيضاً أن نضم صوتنا إلى التعليقات التي أبداها سفير الصين الموقر. فالنقاط التي أثارها كانت بعضاً من نقاط سبق وذكرناها فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية والأساسية التي ينطوي عليها النص. ونحن نصبو إلى إجراء المزيد من المناقشات حول جوهر النص والإجراءات لبدء تلك المشاورات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكِ. هل يود وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لسفير كندا.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يبدو لي أن المدخلات الإضافية التي قدمت هذا الصباح كانـــت مفيدة، وبالذات تلك التي قدمها زميلي سفير الصين الموقر. وأعتقد فعلاً أنها تُبرر إجراء بعض المناقشات وبـــذل بعـــض الجهود للتوصل إلى فهم جليٍّ لما أتت به التعليقات المقدَّمة، وينبغي أن يكون شغلنا الشاغل هنا اســـتنهاض الهمم لنصل إلى نتيجة تعكس الصالح العام، مثلما ذكَّرنا سفير نيجيريا. ولدي بعض الأفكار التي أود طرحها والتي يمكن أن تؤدي إلى إجراء حوار.

نقطة حول الشكل الإجرائي: إننا نعترف بأن اللجان المخصصة قد استُخدمت في الماضي وكانت بمثابة وسيلة. ونعتقد في الوقت ذاته بأن المرونة جزء متأصل في النظام الداخلي للمؤتمر، ولو تبيَّن وجود وسيلة إجرائية أخرى تجعلنا ننطلق في هذه المرحلة، لكان للجميع مصلحة في النظر فيها بانفتاح على ما أعتقد.

وأود الإشـــارة إلى أن أي ترتيب سيتخذ لا بد وأن يتجدد في كانون الثاني/يناير من العام المقبل، وربما أمكن، توقفاً على ما نستطيع إنجازه إذا حدث وأن أنجزنا أي شيء، بحث بعض هذه المسائل أيضاً، لمعرفة ما هي الوســـيلة الملائمة في هذه المرحلة المحددة. ولكني أعتقد أن ما يُهم فعلاً هو بدء العمل. وفيما يتعلق بذلك، فقد كنـــت عـــلى الـــدوام ممن يرون أن مسألة الإجراءات لا ينبغي أن تشكل عقبة حقيقية تحول دون تناول الجوهر والالتزام الجماعي بشأن الجوهر هذا الذي يجب أن يشكل الأولوية بالنسبة لنا.

وبالنسبة إلى ما أُشير بخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهنا، أنا لست مجرد مراقب غير مبال على الإطلاق، إذ كانت لي بعض الاعتراضات على الإشارة إلى أن المناقشات بشأن المسائل ذات الصلة بمـــنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ستسيء التركيز أو لن تركز على المسائل الأساسية أمام ممارسات خطابية. وآمل ألا يكون الوفد الصيني قد وجد أن الدورات الست التي عقدت في وقت مبكر من هذا العام بشأن هذا الموضوع والتي كان لي شرف رئاستها، لم تركز على المسائل الأساسية أو كانت مجرد عملية خطابية.

ومـــن الواضـــح أن هناك آراء متفاوتة وأعتقد مع ذلك بوجود توافق متين في الآراء بشأن بعض المحاور الهامة، وأحدها بالطبع هو الصك القانوني الدولي المقترح لحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وأعلم أنه أمر واضح جداً بالنسبة للوفد الصيني وسائر الوفود.

ولهذا أود الإشارة فقط إلى أنني أستطيع أن أؤكد لزميلي الموقر أن أي أنشطة إضافية بشأن هذه المسألة يؤخذ برأي فيها، ستكون بالفعل مركزة وموجهة من الناحية العملية، ومرة ثانية لا أعتقد أن في صيغة المقرر هذه ما يمثل عائقاً أمام هذه الأنشطة.

وفي الخـــتام، وفـــيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن سفير الصين أعاد تذكيرنا ببعض المقررات التي صدرت سابقاً عن محافل أخرى بشأن هذه المعاهدة. وأنا على علم بها. وأفيد بأن هناك عدة أحكام ذات صـــلة بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. ولو كنا قد استطعنا أن نحقق مهامهـــا لكنا أبرمنا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل سنتين في عام ٢٠٠٥. ومن الواضح أننا لم نصل لتلك المرحلة بعد وأعتقد مرة ثانية هنا أن الأولوية القصوى هي لبدء المفاوضات كي نتمكن من التعمق في المسائل الحقيقية فعلاً والمطروحة من هذا المنظور. وأتساءل مرة أخرى هنا عما إذا كان من الأفضل لنا أن نتجادل إلى ما لا نهايـــة عن أفضل الجهات الراعية التي ستشرف على بدء العمل أم أننا سنخدم مصالحنا بصورة أفضل لو بدأنا العمل لنرى إلى أين ستمضي بنا دينامية المفاوضات في نهاية الأمر وما نوع النتائج التي قد يمكننا التوصل إليها؟

ولذلـــك أكـــرر هـــنا أيضاً أن ليس في صياغة المقرر L.1 ما من شأنه أن يعوق إجراء نقاش مستفيض والمساهمة في التفاوض بشأن هذه المعاهدة.

ولا بد أن يتركز جُلّ اهتمامنا، مع مضي الوقت، على معرفة ما إذا كنا سنُضيّع مرة أخرى الوقت المتاح لنا في الحديث من أجل الحديث فقط، بدلاً من العمل فعلياً على هذه المواضيع الجوهرية التي أعلم أننا نود جميعاً، إحراز تقدم بشأنها؟

إنها بضع خواطر أدعو الفريق لمشاطرتي الرأي فيها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي السفير. وأعطي الكلمة لسفير مصر.

السيد شكري (مصر): أود بهذه المناسبة أن أُعرب عن تقدير وفد بلادي البالغ للأسلوب الذي ترأستم به المؤتمر والجهود التي تبذلونها بالتنسيق مع رؤساء المؤتمر الآخرين من أجل إقرار برنامج عمل المؤتمر. كما أود أن أؤكد تضامني مع البيان الذي ألقاه مندوب الجزائر نيابة عن الوفود العربية أعضاء المؤتمر.

إنـــنا نعتـــبر المـــبادرة المتضَمَنة في الوثيقة L.1 تطوراً إيجابياً يُعد أساساً طيباً لإقدام المؤتمر على الاضطلاع بعمل ومســـؤوليات. لقـــد ســـبق أن أُتيحت لي الفرصة للإعراب عن عدد من جوانب الاهتمام بالنسبة لوفدي إزاء الجوانب الموضـــوعية المرتبطة بالمبادرة المطروحة، ونحن في نفس الوقت نتفهم العديد من الملاحظات التي أبدتها العديد من الوفود، ونـــرى أهمـــية العمل الدؤوب لأخذها في الاعتبار وفي الحدود التي تفي بمصلحة كافة الوفود المشاركة. وفي هذا الصدد، وتأكـــيداً على توجه وفد بلادي الإيجابي تجاه المبادرة والتقدير لضرورة وأهمية إبداء أكبر قدر من المرونة من أجل الإسهام

في دفع المبادرة إلى الأمام، فقد تمت الاستجابة إلى طلبكم، سيادة الرئيسة، من حيث موافاتكم بملاحظاتنا بشكل محدد وفي إطـــار يتمشـــى مع ما أبديتموه من أهمية الحفاظ على صيغة المبادرة، وإننا نأمل أن يُسهم هذا الجهد من جانبنا في تحقيق هدفـــنا المشترك من حيث اضطلاع المؤتمر بمسؤولياته، ونحن نتطلع إلى الأسلوب الذي سوف يتم تحديده بواسطة الرئاسة فـــيما يـــتعلق بالتشاور الشامل بين كافة الأعضاء لاتخاذ الصيغة المناسبة للأخذ بالاعتبار كافة الملاحظات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم الفائدة من المبادرة المطروحة، وشكراً سيادة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد برينس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى نصف عام ونحن نبحث عن حل توفيقي، وكانت تلك الفترة مكثفة جداً. واليوم سمعنا من يقول إن "المقترح الحالي L.1 لم يراع بالكامل شواغلنا".

وإذا بقيـــت الوفود على اعتقادها بأنه يمكن تبديد مشاعر قلق كل واحد منَّا بالكامل، لرأينا في ذلك ما يبعث على الدهشة لأنه لا يمكن مراعاة شواغل كل منا بالكامل كما سبق لزميلنا من نيجيريا أن قال ذلك. وما يثير الذعر في الواقع هو أنه بعد انقضاء نصف عام من العمل المكثف، بما في ذلك المشاورات الثنائية المتكررة مع كافة الشركاء المعنيين، لا تزال فكرة الحل التوفيقي غائبة عن هذا المكان. إنها ليست كذلك. فهذه الوثيقة، L.1، هي الحل الوسط الذي قد لا يكون مقبولاً، وهو ما يمكن فهمه، ولكن يجب حينها أن نقول بمنتهى الوضوح أن هذه الوثيقة غير مقبولة حتى ولو كانت تمثل الحل الوسط.

وأعتقد أننا سنستخلص العبر من هذه السنة، مع أننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد، ولكن يبدو لنا أن الخطر الحقيقي أمامنا الآن هو أن تصبح سنة المؤتمر هذه أسوأ بكثير مما سبقها، وهذا مما يؤسف له جداً، إذ بدا لفترة ما أننا نسير إلى الأمام، إلا أن الخطر تفاقم بحيث أصبحنا نسير إلى الوراء بدلاً من المضي قدماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك. هل من وفد آخر يود في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، دعوني أؤكد لجميع الوفود أنه أمكن القيام في إطار المؤتمر بإجراء مشاورات مستفيضة عـــلى المستوى الثنائي من خلال المجموعات الإقليمية، أو بعقد جلسات عامة رسمية وغير رسمية وقد استفاد منها جميع الرؤساء لإشراك كافة الوفود.

أما بعد، أود أن أُحيطكم علماً، مع دخول رئاسة سري لانكا للمؤتمر أسبوعها الأخير، بأن فترة ولايتي في جنـــيف كسفيرة لبلدي لدى مؤتمر نزع السلاح قد شارفت هي الأخرى على الانتهاء، ولهذا أود إبداء بعض الملاحظات الوداعية.

وبصـــفتي صديقة للرئيس في عام ٢٠٠٦، وعضواً في فريق الرؤساء الستة عام ٢٠٠٧، ورئيسةً للمؤتمر خلال الأسابيع الأربعة الماضية، فقد استطعت أن ألاحظ بنفسي ما يسود مسائل الهيئة من توترٍ بين دولٍ أعضاء تود المضي قدماً بمنتهى الحماس والإبداع بما يشمل برنامج الإصلاح، ودول تقيدت بتعليمات دفعتها للسير بحذر شديد مستندةً إلى سوابق حدثت في الماضي. إن رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وخاصة رئاسة مجموعة الرؤساء الستة إنما تُشبه قيادة عربة يجمع السائق على متنها كافة أعضاء الفريق، بالاعتماد على مختلف مكامن قوتهم وقدراتهم، ويواصـــل سيره قُدماً مُعززاً المكاسب المحققة دون أن يسمح لأي خلاف مؤقت بأن ينسف الأمور. وهذا ينطبق

على رئاسة مجموعة الرؤساء الستة وعلى المؤتمر كذلك. وروح جنيف المميزة التي تسمح لنا بالاختلاف في الجلسة وبالائتلاف على طاولة الطعام سوية فيما بعد، يمكن أن تقدم أيضاً مساهمة إيجابية.

وأعتقد أننا نستطيع القول إن التفاؤل كان يحدونا جميعاً والحماس كذلك عندما قُدِّمت الوثيقة L.1 بوصفها نهجاً متوازناً شاملاً لكي يعاود المؤتمر عمله. ونحن بحاجة اليوم إلى مضاعفة جهودنا جمعياً في المؤتمر لإقناع وإفحام أولئك الذين لا يزالون غير مستعدين بعد للانضمام إلينا في هذه المؤسسة التاريخية لكي يستعيد المؤتمر نشاطاته بعد أن وصل إلى طريق مسدود لسنوات كثيرة خلت. وإنني على قناعة بأنه لدينا العزم والمهارات الدبلوماسية في فريق الرؤساء الستة لتحقيق نتائج مربحة للجميع، كما قال زميلنا من الصين.

إن مؤتمر نزع السلاح هو صُلب مؤسسة الأمم المتحدة في جنيف، وكما تشهد قاعة المجلس هذه، المزدانة باللوحات الجدارية النفيسة، فإن السفراء، على الرغم من تزايد مسؤوليات عملهم في منتديات أخرى، لم ينقطعوا عن حضور الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح حتى خلال سنوات الجمود. وقد زرعت مبادرة الرؤساء الستة عام ٢٠٠٦ بذور التحرر من الجمود باتجاه تحقيق هدفنا المشترك، واعتنى فريق الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ بتلك البذور حتى أصبحت جاهزة تقريباً لتأتي ثمارها. وإنني أتقدم بأحر أماني النجاح إلى جميع زملائي في مجموعة الرؤساء الستة وأخص بالذكر سفير السويد الذي سيستلم مقاليد الرئاسة المقبلة.

وأدين أيضاً بالشكر للسيد سيرجي أوردزونيكيدزي، أمين عام المؤتمر، لإرشاده الحكيم الذي كان ضرورياً خلال فترة رئاستي، مثلما كان الدعم المتواصل الذي حظيت به من الأمين العام المساعد، السيد تيم كافلي وجرزي وفالير وغيرهم في إدارة شؤون نزع السلاح، مما جعل فترة رئاستي يَسِرَةً بطرق عدة.

وأود أن أعرب عن امتناني للمشاركين من أوساط المنظمات غير الحكومية الجالسين في الشرفة وعن تقديري لتفانيهم الراسخ من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح في العالم وعدم انتشاره. إن حماسكم ومناصرتكم، حتى عن بُعد، إنما هما بمثابة دعم ثابت للمؤتمر لتذكيرنا بأن العالم في الخارج ينتظر بفارغ الصبر إحراز تطورات في مؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة تامة، وأنا أتحدث باسم وفد بلدي، من أنكم ستتمكنون قريباً بفتح اللجنة الأولى أبوابها أمام مشاركة المجتمع المدني وكما دلت على ذلك أيضاً الإجراءات الأخيرة في فيينا، من التحدث باسمكم في هذه القاعة، وهو ما سيقرب عملنا من سكان المعمورة الراغبين في رؤية عالم أكثر أمناً للأجيال المُقبلة.

وهذه هي ملاحظاتي الختامية. وبهذا نختتم أعمالنا اليوم في هذه الجلسة العامة الرسمية.

وستجري الجلسة العامة الرسمية الأسبوع المقبل برئاسة السويد نهار الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، ستجري اعتباراً من الآن المشاورات المقبلة والمقررة عادة نهار الاثنين مع مجموعة الرؤساء الستة ومع سبعٍ من المنسقين والمنسقين الإقليميين، يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٩ أيار/مايو في الأوقات ذاتها.

وإذا لم تكن هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة، فإنني أعلن رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

- - - - -